

مكانة قيم المواطنة في التعديل الدستوري 2020  
The Position Of The Values Citizenship In The Constitutional  
Amendment 2020

عبدالكريم مراحي

جامعة مولاي الطاهر سعيدة- الجزائر  
abdelkarim.merahi@univ-saida.dz

نعمة مراح

جامعة مولاي الطاهر سعيدة- الجزائر  
naima.merah@univ-saida.dz

تاريخ النشر: 2022/06/03

تاريخ القبول: 2022/04/26

تاريخ الإرسال: 2022/01/19

الملخص:

تحتل المواطنة مكانة هامة وبارزة في اهتمامات الدولة الجزائرية، وقد ظهر هذا الاهتمام في التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020، الذي مس عدة قضايا متعلقة بحقوق الإنسان لا سيما المشاركة السياسية والمجتمع المدني. والتي سوف تؤدي بدون شك إلى تحقيق التلاؤم بين نصوص الدستور وتطور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية مما يساهم في تفعيل وتجديد قيم المواطنة بما يخدم تماسك أفراد الأمة واستقرارها.

الكلمات المفتاحية: التعديل الدستوري، قيم المواطنة، التجديد، التعزيز.

**Abstract:**

The Citizenship occupies an important place and integral part of the Algerian's concerns. Citizenship appeared in the latest constitutional amendment of 2020, which touched on several issues related to human rights, especially political participation and civil society. Undoubtedly, this will lead to achieving compatibility between the texts of the Constitution and the development of the economic, political, social and cultural conditions. As a result, a promising contribution to activating and renewing the values of citizenship will lead to the cohesion and stability of the nation.

**Keywords:** constitutional amendment, citizenship values, renewal, strengthening.

اتجهت الغالبية العظمى من الدول إلى وضع الأسس العامة في البناء التنظيمي للدولة، وتوجهاتها المختلفة في وثيقة سامية، تعد نبراسا لها ومرجعية لكافة القوانين في الدولة. هذه الوثيقة اصطلاح على تسميتها "الدستور"، والتي تعد مفردة قانونية لا توجد إلا في قاموس دولة القانون، لأن قراءتها وتطبيقها كمفهوم قانوني يعد مناسبة تاريخية في حياة الشعوب تجسد تحقيق شعبية السلطة، وتأسيس الدولة القانونية.<sup>1</sup>

حيث يعتبر الدستور الوثيقة الأسمى في النظام القائم في الدولة، يحدد بمقتضاه نظام الدولة، ويقر حقوق وواجبات المواطن. فإذا كانت الدولة تعترف بالحقوق والحريات، وتسعى إلى تمكين المواطنين منها بمختلف السبل والإمكانيات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو مؤسسية أو غيرها، فإنها بذلك تنمي الإحساس لدى المواطنين بالانتماء لدولتهم، بما يولد روح المواطنة لديهم ويجسد إرادتهم وتطلعاتهم. وبذلك يظهر أن للمواطنة علاقة جد وثيقة بحقوق الإنسان باعتبار أن الدستور القانون الأول في الدولة الذي يكرس ويضمن الممارسة الفعلية لجميع الحقوق.

حيث أن حركة تطور الشعوب نحو تكريس الديمقراطية أدت إلى إنبعات وتعميم فكرة التعديل الدستوري الذي يكرس مبدأ الدولة القانونية بما يتوافق وإرادتهم وتماشيا مع التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

و بهذا الوضع فإن التعديل الدستوري يأتي في مقام إصلاح الدولة لضمان تكييفها مع سائر المتغيرات، وتطوير نظمها وأساليبها وسياساتها وفق تطور الاحتياجات والمقتضيات. وينصب هذا التعديل حول ما يسمى بالأفرع العليا لشجرة الدولة، والذي يتعلق أساسا بشكل الدولة ومتابعة الحقوق والحريات وضماناتها.<sup>2</sup>

لطالما أن المعنى الحقيقي للمواطنة قد ارتبط بحركة الشعوب والأمم من أجل تحقيق الحقوق والحريات ويعتمد على انتماء الفرد وولائه لوطنه، فيعد بذلك مسألة دستورية متعلقة بالحقوق والحريات، على الدولة السهر من اجل تطويرها وتعزيزها على ضوء التعديلات الدستورية.

انطلاقا مما سبق تهدف هذه الدراسة في البحث عن علاقة التعديل الدستوري بتعزيز قيم المواطنة، وتقصي- حدود تأثيره عليها في ظل المتغيرات التي تواجه الدولة.

ونظرا لأهمية الموضوع لدور الدولة في تعزيز قيم المواطنة عن طريق التعديلات الدستورية، تتمحور إشكالية الدراسة في: ما مدى مساهمة التعديل الدستوري في تكريس قيم المواطنة؟

<sup>1</sup> - جواد الهنداوي، القانون الدستوري والنظم السياسية، الطبعة الأولى، العارف للطبوعات، بيروت لبنان، 2010، ص39.

<sup>2</sup> - محمد أحمد عبد المنعم، مبدأ المواطنة والإصلاح الدستوري، دراسة تحليلية مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر، ص4.

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.

تبدو أهمية تحديد مفهوم المواطنة ليس فقط باعتبارها المحور الرئيسي للدراسة فحسب، وإنما باعتبارها من المفاهيم المتشابكة سياسياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، فضلاً عن كونها من المفاهيم دائمة التطور بحسب الظروف والأوضاع المحلية والإقليمية والدولية<sup>1</sup>. و باعتبار أن مبدأ المواطنة قد مر بمحطات تاريخية أثمرت إلى حد كبير في تطور مفهومه وتحديد معناها.

### المطلب الأول: تعريف المواطنة.

اتخذ مفهوم المواطنة من حيث التعريف معاني متعددة، وتغير معنى هذا المفهوم من ثقافة إلى أخرى ومن سياق لغوي إلى آخر. ولكن يبقى السياق السوسولوجي السياسي هو الأكثر تقارباً في مختلف دلالات مفهوم المواطنة<sup>2</sup>، ومن هنا فإننا سنبحث فيما يلي: معنى المواطنة اللغوي والمعنى الاصطلاحي، بالإضافة إلى التطور التاريخي.

**1- من حيث اللغة:** إذا أردنا الانطلاق من التعريف اللغوي للمواطنة، فكلمة مواطنة مشتقة من اللاتينية (civitas)، وتقالها بالانجليزية (Citizenship) وباللغة الفرنسية (citoyenneté)، وفي اللغة العربية لم يعرف مصطلح المواطنة تعريفاً دقيقاً منطبقاً على معنى مصطلح المواطنة بذاته، فهي مشتقة من فعل واطن بمعنى المعايشة أو المشاركة أو المفاعلة بين اثنين أو أكثر في وطن واحد<sup>3</sup>.

والمواطنة: مصدر رباعي مشتق من فعل وطن ومن مرادفاتهما مثل: وطن - يطنن ووطنان بالمكان: أقام فيه، ووطن نفسه على الأمر: هيأها لفعله وحملها عليه، استوطن البلد: اتخذه وطناً<sup>4</sup>.

فالمواطنة مأخوذة في العربية من الوطن، أي المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله، ويُقال وَطَنَ البلد: أي اتخذه وطناً، وجمع الوطن أوطان: منزل إقامة الإنسان، ولد فيه أم لم يولد (Political, 2019). (Encyclopedia).

**2 - من حيث الاصطلاح** تستخدم اليوم عدة دلالات للمواطنة، فإراد بها أحياناً الانتماء النشط إلى طائفة دينية أو جماعة مصالح أو طبقة اجتماعية أو عضوية في أي مجتمع سياسي مستقل، غير أن فكرة المواطنة تحيل في معناها الدقيق إلى فكرة المشاركة السياسية وحق المساهمة في تشكيل الإرادة العامة، وهي تشكل الخاصية القانونية للفرد الذي يتمتع بحقوق يقوم في مقابلها بأداء مجموعة من الواجبات. وهذه الامتيازات التي من بينها حق التصويت وحق الترشح، تشترك في أن استخدامها يمثل عنصرًا لا ينفصل عن عمل النظام السياسي بأكمله.

<sup>1</sup> - محمد أحمد عبد المنعم، نفس المرجع ص 79.

<sup>2</sup> - قصير محمدي، مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية- بين التصور والممارسة - أطروحة دكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، 2016، ص 37.

<sup>3</sup> - حسين عدنان السيد، المواطنة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، منتدى الفكر العربي، عمان، 2008، ص 10.

<sup>4</sup> - ابن منظور أبي الفضل جمال الدين، لسان العرب، الطبعة الثالثة، المجلد الخامس، دار صادر، لبنان بيروت، 1994، ص 120.

## مكانة قيم المواطنة في التعديل الدستوري 2020

وسواء أكانت المواطنة وطنية تتعلق بحقوق وواجبات الفرد داخل الدولة التي ينتمي إليها ويحمل جنسيتها، أو مواطنة عربية أو أوروبية، فإنها في دلالتها العامة هي مجموعة من الحقوق المادية والمعنوية، الفردية والجماعية، تتكفل الدولة بصيانتها وتمكين المواطنين منها في مقابل مجموعة من الواجبات يسدي بعضها لمواطنون في شكل خدمات.<sup>1</sup>

كما يراد بها أحيانا بأنها "تلك الحالة التي يعد فيها الفرد مواطناً، كونه يعيش في رحاب دولة معينة ينتمي إليها ويخلص لها ومن ثم يحظى بحمايتها، ويتمتع بعضويتها سواء أكان ذلك بحكم المولد أو باكتساب الجنسية"<sup>2</sup>. كما تعرف على أنها "تمتع الفرد بمجموعة من القيم، من حيث الشعور والممارسة، هذه القيم هي الجوهر في فعالية المواطنة، مثل الحرية والمساواة والعدالة، ويكفل القانون تجسيد تلك القيم بالإضافة إلى تمتع الفرد بمختلف الحقوق السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، مقابل التزامه بالواجبات، في إطار العيش المشترك داخل دولة ذات سيادة"<sup>3</sup>. كما عرف جمال الدين إبراهيم محمود "المواطنة على أنها مجموعة القيم والمبادئ والاتجاهات التي تؤثر في شخصية الفرد فتجعله إيجابياً يدرك ماله من حقوق وما عليه من واجبات في الوطن الذي يعيش فيه، وقادراً على التفكير السليم في المواقف المختلفة"<sup>4</sup>.

كما تُعرّف دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنّها: "العلاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة"، وتؤكد دائرة المعارف البريطانية مفهومها للمواطنة، "بأنّ المواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقاً سياسية، مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة"<sup>5</sup>.

وقد أكد الأستاذ دانيال فوبال (daniel fobal) في كتابه المواطنة واستيائها أن المفهوم الحديث للمواطنة يكشف عن عدد لا حصر له من الطرق التي ينظر عبرها إلى المواطنة وتفهم هذه الأخيرة من خلالها. فالمواطنة تبدأ من عدم التمييز على أي أساس كان إلى الحق في الغذاء والتعلم والصحة، وصولاً إلى تقليد المسؤوليات والتمتع بالخبرات المتاحة. وهنا يؤكد الأستاذ فوبال (obalf) على ثلاثة أبعاد للمواطنة وهي: المواطنة كوضعية قانونية وهو يجعل المواطن يظهر كمواطن من الناحية الرسمية فقط. والمواطنة كحزمة من الحقوق والاستحقاقات، والمواطنة كعنى للهوية والانتماء. ويخلص فوبال إلى مفهوم المواطنة الجيدة على أنها: "التعبير

<sup>1</sup> - آسيا بلخير، المجتمع المدني وسؤال المواطنة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قلمة، الجزائر العدد الثامن، الجزء1، ديسمبر 2017، ص15.

<sup>2</sup> محمد عربي لادي، المواطنة كخاصية مميزة للدولة الوطنية، دراسة تحليلية للمواطنة في أبعادها وقبها، مجلة آفاق العلمية، المجلد (11)، العدد3، 2019، ص 05.

<sup>3</sup> - خالد محمد، تمثلات المثقف للمواطنة في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص15.

<sup>4</sup> - محمد عربي لادي، المواطنة كخاصية مميزة للدولة الوطنية: دراسة تحليلية للمواطنة في أبعادها وقبها، مجلة آفاق علمية، المجلد (11)، العدد03، السنة 2019، ص82.

<sup>5</sup> الكواري على خليفة، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 264، السنة 2001، ص118.

## نعمة مراح، عبدالكريم مراح

عن الأفضلية المعيارية للمواطنين الذين يملكون ويظهرون الفضيلة المدنية، على أولئك الذين لا يمتلكونها. والمواطنة الجيدة لا تتميز فقط بالفعالية ولكن كذلك كتجمع بين الحقوق والواجبات، أو ما يسميه فوبال الاستحقاقات الفردية وأداء الالتزامات المدنية"<sup>1</sup>.

حيث إن الوصول إلى هذه المرحلة من التطور في مضمون المواطنة لم يحدث بين عشية وضحاها ولكن جاء عبر تاريخ طويل بدءا بالحضارة اليونانية مرورا بالثورة الفرنسية وصولا إلى المفهوم المعاصر للديمقراطية، وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي.

**3- التطور التاريخي لمفهوم المواطنة:** مر مبدأ المواطنة بمحطات تاريخية حتى وصل إلى دلالة المعاصرة، فتاريخيا لم تطل المواطنة كل الناس، فمثلا كان الرجال فقط أو أصحاب الأملاك مؤهلين ليكونوا مواطنين ومع مرور الوقت برزت حركة تدريجية نحو فهم أكثر شمولية للمواطنة، وقد تأثرت بتطور الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية. وقد تطورت فكرة المواطنة منذ القرن السابع عشر قبل الميلاد عند الإغريق والرومان، أبدع الفكر السياسي الإغريقي ومن بعده الفكر الروماني القانوني على وجه الخصوص في وضع أسس المفهوم في العصر القديم، تركز على النظر للفرد على أنه مواطن له حقوق كحق الملكية والمشاركة في الحكومة، وعليه واجبات تتمثل في التصويت وحضور الاجتماعات، وشغل الوظائف وحق التقاضي.<sup>2</sup>

ومع ظهور مؤشرات الحداثة والتغيرات الجوهرية التي عرفتها أوروبا خلال القرنين 18 و19، ارتكز تعريف المواطنة على تأصيل فلسفي وفكري لدى العديد من المفكرين الغربيين وتحول كمارسة اجتماعية، وسياسية واقتصادية وقانونية.<sup>3</sup>

حيث جاءت الثورة الفرنسية معلنة أنها تؤسس أمة جديدة لا علاقة لها بالمرجعية البيولوجية، أو الدينية، بل مرجعيتها الوحيدة هي قرار حر من المواطنين من خلال ما استحدثه "جون جاك روسو" عن مفهوم العقد الاجتماعي، واستقلالية الفرد وحقوقه في مواجهة الدولة وعن العيش كمواطنين متضامنين ينتمون إلى دولة قومية، ومجتمع عام وليس إلى مجتمعات محلية في ظل قوانين يسنونها دون قيود.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - خلفه نادية، المواطنة كؤشر للديمقراطية وكمسألة دستورية: الجزائر نموذجا، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع - جوان 2016، ص 86-108.

<sup>2</sup> - زريق نفيسة، المواطنة في الجزائر، قراءة في أبعاد المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 11، ص 253.

<sup>3</sup> - خالد محمد، المرجع السابق، ص 07.

<sup>4</sup> - إدريس عطية، دور الفعل الانتخابي في ترسيخ قيم المواطنة الايجابية، مجلة جيل حقوق الإنسان، لبنان، العدد 26، المجلد الخامس، 2018، ص 15.

## مكانة قيم المواطنة في التعديل الدستوري 2020

واستكملت ذلك بعدد آخر من أبعاد المواطنة حينما حولت الدولة "البشر-"، من رعايا عليهم واجبات إلى مواطنين لهم حقوق مثلما عليهم واجبات مؤكدة شرعية المشاركة في القضايا التي تمس الوطن والدولة والمجتمع.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: تعريف التعديل الدستوري

اقترن تطور مبدأ المواطنة بحركة الشعوب والأمم من أجل العدل والمساواة والحرية، واتخذت هذه الحركة صبغة من خلال إصدار القوانين التي تنظم هذه العلاقة وبما تتضمنه من واجبات وحقوق خاصة في هذا الوقت المعاصر، وشمل تطور حقوق المواطن أربع جوانب هي:

الجانب التشريعي المتعلق بتقنين حقوق المواطن وواجباته والجانب السياسي كوضع آليات تنظم مشاركة المواطنين في صياغة السياسة العامة لبلدناهم، فضلا عن الجانب التربوي لما يتضمنه من تعليم الأسس التي تركز مفهوم المواطنة والوعي الوطني إلى الجانب الجمعي والإعلامي.<sup>2</sup>

ولما كان الجانب التشريعي المتعلق بتقنين حقوق المواطن وواجباته من أولويات الدولة الديمقراطية، فكان لزاما عليها أن تخضع القواعد الدستورية مثل سائر القوانين لسنة التطور ومن ثم يتعين التسليم بجواز تعديل هذه القواعد.

حيث لا يصح إضفاء الدوام أو الأبدية على النصوص التشريعية لا سيما الوثيقة الدستورية في هذا المقام، وذلك مادامت الحاجات السياسية التي تسعى إلى تنظيمها في تطور مستمر، وإلا تعين التسليم بالجمود المطلق لأحكامها وهو ما يرفضه الشعب في مجموعته، لما يترتب عليه من اصطدامها بالواقع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي وما قد يسفر عنه من ثورات واطقالات وعنفا.

**1- من حيث اللغة:** يقول الله تعالى: "الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَّلَكَ"<sup>3</sup>، وجاء في قراءة هذه الكلمة أنه يصح للقارئ أن يقرأ الكلمة مرتين مرة (فَعَدَّلَكَ) والتي تعني أن الله جعلك معدلا مستقيما مرة واحدة أو للمرة الأولى في بدئ خلق الإنسان. وفي المرة الثانية تقرأ (فَعَدَّلَكَ)، وهي تعني أن الله يعدل الإنسان قولاً وعملاً كلما حصل منه اعوجاج في القول أو العمل ليعود إلى الصواب في حياته.

<sup>1</sup> - الوافي سامي، النظام الانتخابي الجزائري ودوره في تعزيز الديمقراطية المحلية، مجلة العلوم السياسية والقانونية، المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا، العدد 2017/1، ص154.

<sup>2</sup> - شويهد عبد الحليم، المواطنة قيمة حضارية ومناعة داخلية، تاريخ النصح: السبت 20 نوفمبر 2021 <http://www.ech-chaab.com/ar/item/167366/اعمده-ومقالات/مساهمات>

<sup>3</sup> - سورة الانقطار الآية 07.

<sup>2</sup> - أكرام فالح أحمد، تعديل الدستور وأثره في تغيير خصائص الدساتير، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، المجلد 05، العدد 14، 2009، ص04.

<sup>3</sup> - عمار كوسة، أبحاث في القانون الدستوري، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2018، ص 48.

## نعمة مراح، عبدالكريم مراح

كما يقصد بالتعديل لغة: التقويم فإذا مال الشيء قلت عدلته. بمعنى سويته، فاستوى واستقام ومنه قولهم تعديل الشهود وتركبتهم بوصفه بصفة البعد عن الميل لصالح الخصوم في الدعوى.<sup>1</sup>

**2 - من حيث الاصطلاح:** يقصد بتعديل الدستور تغيير جزئي لمجموعة من أحكامه، سواء بإلغائها أو إضافة جزء لها أو بتحويل مضمونها وفق مقتضيات جديدة. ويعرف كذلك على أنه تغيير جزئي في أحكام الدستور سواء بإلغاء بعضها أو إضافة أحكام جديدة أو بتعديل مضمونها. فيقصد بتعديل الدستور إذن إدخال تغييرات أو تعديلات على نصوص المواد التي يتكون منها الدستور، أي تغيير جزئي لقواعده وأحكامه سواء بالحذف أو بتغيير أو إضافة أحكام جديدة.<sup>2</sup>

وفي العصر الحديث كل الدساتير تجيز التعديل، غايتها في ذلك التكيف مع تطورات المجتمع، وإضافة مواد جديدة تتعلق بحقوق جديدة لمواطني الدولة.

وعليه تذهب الأغلبية الساحقة من الدساتير إلى تعديل دساتيرها، ففي الجزائر أشارت دساتيرها لذلك بدءا من دستور 1963 في المواد 73/72/71 وكذلك دستور 1976 في المواد 193/192/191 وكذلك دستور 1989 من المواد 167/163 ونفس الشيء لدستور 1996 المواد 178/174<sup>3</sup> وكذا المواد 212/208 التعديل الدستوري بمقتضى القانون 01/16 المؤرخ في 06/03/2016. وكذا المواد 223/219 من التعديل الدستوري 2020.<sup>4</sup>

## المبحث الثاني: تعزيز قيم المواطنة أحد أولويات التعديل الدستوري

يعد الدستور رمز للشرعية قبل أن يكون قواعد قانونية، لكونه يقيم النظام القانوني في الدولة ويبين قواعد تنظيم ممارسة السلطة والعلاقات بينها وبين الأفراد والحدود التي تمارس فيها الأجهزة العامة وظائفها، مما يجعل السلطة بعمومها تعمل وفق ما هو في الدستور من أحكام.<sup>5</sup>

فالدستور إذن يضمن عدم انحراف السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية عن المبادئ والقيم والقواعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يرى الشعب أنها تجسيد للشرعية. حيث يعتبر التشريع مصدرا

<sup>1</sup> - الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، الطبعة 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 28.  
<sup>2</sup> - وبالتالي يشترط التعديل بقاء الدستور ذاته، مما يتضح أن التعديل يختلف عن الوضع الذي يعني إنشاء دستور جديد كما يختلف عن الإلغاء أو الإلغاء الكلي الذي يعدم الدستور بصفة عامة.  
<sup>3</sup> - حسني بوديار، الوجيز في القانون الدستوري، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 90.  
<sup>4</sup> - المرسوم الرئاسي رقم 442/20، المتضمن التعديل الدستوري، الصادر بتاريخ 2020/12/30 ج.ج.ج عدد 82، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2020.  
<sup>5</sup> - غربي فاطمة الزهراء، أصول القانون الدستوري والنظم السياسية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الجزائر، 2016، ص 248.

## مكانة قيم المواطنة في التعديل الدستوري 2020

للحقوق والحريات ويتبوأ الدستور الدرجة الأعلى متضمنا أحكاما ومبادئ عامة تتصف بالسمو وتضفي على الموضوعات التي تعالجها طابع الشرعية والدستورية.<sup>1</sup>

ونظرا لقيمة المواطنة وأهميتها باعتبارها أحد مواضيع الدستور كان لها حيزا في الدساتير الجزائرية بتضمينها لمقوماتها وعناصرها.<sup>2</sup> هذه العناصر المتمثلة في: القيمة المدنية، والقيمة السياسية والقيمة الاجتماعية: فما هي مكانة هذه القيم في التعديل الدستوري الأخير؟

### المطلب الأول: قيم المواطنة في الدولة المعاصرة

تعرف القيم بأنها "مجموعة من المقاييس التي تجعل فردا ما أو جماعة يصدر حكما نحو موضوع معين أو شيء ما بأنه مرغوب أو غير مرغوب فيه، وذلك في ضوء تقدير الفرد أو الجماعة بهذه الأشياء أو الموضوعات وفق ما يتلقاه من معارف وخبرات ومبادئ وما يؤمن به من مثل في الإطار الذي تعيش فيه الجماعة."<sup>3</sup> حيث تقوم المواطنة على عدة قيم هامة وسامية، تنبئ عليها المواطنة في ظل الدولة الديمقراطية الحديثة، لعل أهمها:

- القيمة المدنية (الشروط الضرورية للحرية الفردية): حيث تمثل قيمة المساواة جوهر المواطنة، هذه القيمة التي تعتبر أصل الديمقراطية، نادت بها كافة الأديان السابوية، كما أكدت وطالبت بها كافة المواثيق الدولية المقررة لحقوق الإنسان، والأحكام والدساتير الوضعية الداعية إلى الديمقراطية. حيث تعتبر قيمة المساواة الحجر الأساس للمواطنة لأنها تعني تنظيم العلاقة بين المواطنين في الجماعة السياسية والاجتماعية، وكذلك بين الحاكم والمحكومين في الدولة، وتمس هذه القيمة عدة جوانب في حياة الفرد والجماعة والتي من صورها: المساواة أمام القانون، المساواة في الحقوق والواجبات، والمساواة في تولي الوظائف العامة.<sup>4</sup>

- القيمة السياسية: (الحق في المشاركة وممارسة السلطة السياسية): حيث يتم إرساء المواطنة من خلال المشاركة السياسية وذلك بتكئين كل فرد من أفراد المجتمع من المشاركة السياسية من خلال التصويت، والترشح، والتظاهر. أي لهم الحق في صناعة القرار وحتى مجرد التأثير في القرار السياسي. حيث تعرف المشاركة

<sup>1</sup> - حيث عرف الدكتور نعان أحمد الخطيب سمو الدستور على أنه: يقصد بسمو الدستور اعتبار الدستور القانون الأعلى في الدولة لا يعلوه قانون آخر. نعان أحمد الخطيب، الوسيط في نظم السياسية والقانون الدستوري، الطبعة السابعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012، ص 253. كما عرفه حسني بوديار، المرجع السابق، ص 83. كما يقصد به المكانة الخاصة التي يتمتع بها الدستور والتي تسمح له بأن يعلو على بقية القواعد القانونية الأخرى، بحيث تكون هذه الأخيرة خاضعة له من الناحيتين الشكلية والموضوعية.

<sup>2</sup> - تعرف القيم بأنها "مجموعة من المقاييس التي تجعل فردا ما أو جماعة يصدر حكما نحو موضوع معين أو شيء ما بأنه مرغوبا وغير مرغوب فيه، وذلك في ضوء تقدير الفرد أو الجماعة بهذه الأشياء أو الموضوعات وفق ما يتلقاه من معارف وخبرات ومبادئ وما يؤمن به من مثل في الإطار الذي تعيش فيه الجماعة.

<sup>3</sup> - محمد عربي لادي، المرجع السابق، ص 87.

<sup>4</sup> محمد عربي لادي، المرجع السابق، ص 87.



## نعمة مراح، عبدالكريم مراح

السياسية بمجموعة النشاطات التي من خلالها يحتك الفرد مع السلطة السياسية القائمة. كل ذلك من أجل إرساء مفهوم الديمقراطية.<sup>1</sup>

- القيمة الاجتماعية: والتي تعرف بأنها ذلك المجال الكلي الذي يتراوح بين الحقوق الكمية القليلة للرفاه الاقتصادي والأمني إلى الحق في التشارك لأقصى حد في الإرث الاجتماعي، والتي لا تقتصر على الحق في التعليم العام والحييد والرعاية الصحية ولكن كذلك الحق في السكن والمساعدة القانونية.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: التعديل الدستوري وتكريس قيم المواطنة

تبني المشرع الدستوري الجزائري في تعديل 2020 فكرة المواطنة التي اتضحت معالمها ومقوماتها بدءاً بدياجة الدستور والتي جاء فيها: إن الشعب الجزائري عازم على جعل الجزائر في منأى عن الفتنة والعنف وعن كل تطرف، وعن كل خطابات الكراهية وكل أشكال التمييز من خلال ترسيخ قيمه الروحية والحضارية القائمة على الحوار والمصالحة والأخوة في ظل احترام الدستور وقوانين الجمهورية.<sup>3</sup>

وجاء كذلك أنه يعتزم بأن يبني هذا الدستور مؤسسات أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، وضمان الحرية لكل فرد في إطار دولة ديمقراطية وجمهورية، وأنه يتطلع أن يجعل من الدستور الإطار الأمثل لتعزيز الروابط الوطنية وضمان الحريات الديمقراطية للمواطن.<sup>4</sup>

حيث حدد التعديل الدستوري لسنة 2020 هدف المؤسسات العمومية في ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات وإزالة كل العقبات التي تعوق تفنح شخصية الإنسان، وتحول دون المشاركة الفعلية للجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.<sup>5</sup>

وهو ما يؤكد أن المشرع الدستوري يعتبر أن المواطنة تعد أسمى درجات العدالة عند التعامل بين أبناء الوطن بوصفهم متساويين بحسب الأصل في الحقوق والواجبات ولا فرق بين مواطن وآخر لا على أساس الدين أو

<sup>1</sup> - تغليت فرحات سميرة، دور الدولة في بناء المواطنة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 4، العدد 2، ص 148.

<sup>2</sup> - خلفه نادية، المواطنة كوشور للديمقراطية وكسالة دستورية: الجزائر نموذجاً، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية العدد التاسع، جوان 2016، ص 94.

<sup>3</sup> - المرسوم الرئاسي رقم 442/20، المتضمن التعديل الدستوري، الصادر بتاريخ 2020/12/30 ج.ر.ج. عدد 82، الصادر بتاريخ 2020/12/30.

<sup>4</sup> - شويدر عبد الحليم، المواطنة قيمة حضارية ومناعة داخلية، السبت 06 مارس 2021 <http://www.ech-chaab.com/ar/item/167366/مساهمات-مقالات-ومقالات-مساهمات/item/167366/المواطنة-قيمة-حضارية-ومناعة-داخلية> .htm تاريخ

التصفح: 20، نوفمبر، 2021.

<sup>5</sup> - المادة 35 من التعديل الدستوري 2020.

<sup>5</sup> محمد أحمد عبد المنعم، المرجع السابق، ص 178.

## مكانة قيم المواطنة في التعديل الدستوري 2020

الجنس أو الأصل، وهو ما يعني في حقيقته إعلاء كامل لقيمة المواطن، وتطبيقا شاملا لأهم مبادئ حقوق الإنسان التي نصت عليها الشرائع السبوية والمواثيق الدولية.<sup>1</sup>

كما أكد على أن كل المواطنين سواسية أمام القانون وهو ما يعد تكريسا للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها المواطنة.<sup>2</sup> ويأتي هذا القول في ضوء اتساع مفهوم المواطنة لتشمل حقوق اجتماعية وثقافية كثيرة.

كما أن تبني المشرع الدستوري تعديل المادة 16 والتي جاء فيها أنه: تقوم الدولة على مبادئ التمثيل الديمقراطي، والفصل بين السلطات، وضمان الحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية. وأن المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية. وتشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، لاسيما من خلال المجتمع المدني. أما المادة 19 من الدستور والتي جاء فيها: "المجلس المنتخب باعتباره يمثل قاعدة اللامركزية على أنه المكان الذي تمارس فيه العملية الديمقراطية النيابية والتشاركية، ويتحقق فيه التسيير الجماعي للشؤون العمومية". هذا ما يوضح أن المواطنة هي الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، بوصف أن المواطنة هي التعبير والتجسيد لمشاركة أفراد الشعب على السواء في تكوين الإرادة السياسية للشعب باعتباره مصدر السلطات.

حيث أن مضمون المواد السابقة المذكورة ما ذهب إليه أغلب المفكرين في أن مبدأ المواطنة يتماشى أكثر مع الديمقراطية المشاركة وأقل مع الديمقراطية التمثيلية. وقد اعتبر أحد الفقهاء أن المواطنة عصب الديمقراطية حقا وواجبا تتعايش عبرها الخصوصيات الحضارية والثقافية. ويؤكد كذلك بأنه لا مواطنة دون توفر مقومات النظام الديمقراطي السليم الذي يقوم أساسا على سلطة المؤسسات المنبثقة من الشعب.<sup>3</sup>

ومن خلال ما سبق ذكره يتضح أن المشرع الدستوري، ومن خلال التعديل الدستوري قد عبر عن الديمقراطية التشاركية كمكسب جديد للمجتمع المدني وذلك بدسترة الدور التشاركي للمجتمع المدني في تسيير الشأن العمومي ووضع المزيد من الدعائم لتعميق الممارسة الديمقراطية وتعزيز قيم المواطنة.<sup>4</sup>

كما جاءت المادة 10 من التعديل الدستوري بنص صريح مفاده أن الدولة تسهر على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية.<sup>5</sup> وهو ما يوضح أن المراجعة الدستورية الأخيرة لسنة 2020 قد شكلت إرادة حقيقية لترجمة طموحات الشعب، بإحداث تحولات اجتماعية وسياسية عميقة من أجل تحقيق الانتقال الديمقراطي في ظل بناء جزائر جديدة، وقد انعكس عن ذلك إصلاحات دستورية جوهرية شكل فيها

<sup>1</sup> - المادة 37 من التعديل الدستوري 2020.

<sup>2</sup> - المادة 16 من التعديل الدستوري 2020.

<sup>3</sup> - خلفه نادية، المواطنة كمشور للديمقراطية وكسالة دستورية: الجزائر نموذجا، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، جوان 2016، ص 94.

<sup>4</sup> - وردية زعروري حدوش، التعليق على المرسوم الرئاسي رقم 139/21 المؤرخ في 12 ابريل 2021 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني. المجلة

النقدية للقانون والعلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة تيزي وزو والمجلد 16، العدد 02، السنة 2021، ص 410-430:-

<sup>5</sup> - المادة 10 من التعديل الدستوري 2020.

## نعمة مراح، عبدالكريم مراح

الاعتراف بدور المجتمع المدني كشريك أساسي لاستقامة الدولة، والارتقاء بمكانته الدستورية والتنظيمية محورا بارزا لم يشهده له مثيل في ظل الإصلاحات الدستورية السابقة، وهي المكانة التي تداعمت أكثر على إثر التكريس الدستوري ولأول مرة لهيئة استشارية تدعى "المرصد الوطني للمجتمع المدني" بموجب نص المادة 213، وذلك من أجل التكفل بأنشطة المجتمع المدني، والمساهمة الفعالة في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة، والمشاركة إلى جانب المؤسسات الأخرى في تحقيق التنمية الوطنية.<sup>1</sup>

### خاتمة:

في ختام هذا البحث، يمكن سرد أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وهي:

- صعوبة الاتفاق حول مفهوم محدد وثابت ومتكامل للمواطنة، وبخاصة أن هذا المفهوم دائم التطور، نظرا لارتباطه بعملية التطور الاجتماعي والسياسي في كل مجتمع.
- المواطنة هي صفة تثبت للفرد كنتيجة للعلاقة بينه وبين الدولة، يثبت له بمقتضاها مجموعة من الحقوق والواجبات.
- تلجأ الأنظمة الديمقراطية إلى التعديل الدستوري بهدف تنقية دساتيرها من الشوائب والشغرات التي قد تلحق بها لسبب أو لآخر، بما يكفل توائمها بصورة مستمرة مع التطورات والمستجدات الوطنية والدولية.
- التعديل الدستوري هو التغيير والإجراء الدستوري النابع عن الإرادة الشعبية والذي يهدف إلى إحداث تغيير جزئي على نصوص الدستور وفقا لقواعد محددة تتضمنها سلطات مختصة.
- يسعى التعديل الدستوري إلى تحقيق التلاؤم بين نصوص الدستور والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، بما يخدم عملية التنمية في الدولة.
- يستهدف التعديل الدستوري تعزيز مبدأ المواطنة، وذلك باعتبار أن جميع المواطنين متساو أمام القانون في الحقوق والواجبات.
- عبر المشرع الدستوري عن اعتبار الديمقراطية التشاركية مكسب جديد للمجتمع المدني وذلك بدسترة الدور التشاركي للمجتمع المدني في تسيير الشأن العمومي من أجل تعميق الممارسة الديمقراطية وتعزيز قيم المواطنة.
- تحتل المواطنة في الآونة الأخيرة موقعا بارزا في اهتمامات الدولة ومؤسساتها، وقد برزت في عدة قضايا متعلقة بحقوق الإنسان لا سيما المشاركة السياسية والمجتمع المدني.
- اعترف المشرع الدستوري بدور المجتمع المدني كشريك أساسي لاستقامة الدولة، والتكريس الدستوري لهيئة الاستشارية المتعلقة بـ "المرصد الوطني للمجتمع المدني".

<sup>1</sup> - قرلان سليمة، التكريس الدستوري للمرصد الوطني للمجتمع المدني على ضوء تعديل 2020، مجلة السياسة العالمية، جامعة احمد بوقرة بومرداس، المجلد 05، العدد 02، السنة 2021، ص 484-500.

## مكانة قيم المواطنة في التعديل الدستوري 2020

فن خلال النتائج المتوصل إليها يتضح أن التعديل الدستوري في ظل الدولة الديمقراطية سوف يؤدي وبدون شك في تفعيل وتجديد قيم المواطنة، كما يؤدي إلى إعادة نفس جديد لممارسة الحقوق والحريات، باعتبار أن المواطنة كاتناء عضوي بالدولة لا تحيي دون حاضن ديمقراطي يهبها الائتلاء والاعتراف، مما يؤدي إلى دعم الهوية الوطنية وتماسك أفراد الأمة واستقرارها.

### قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

### أولا: النصوص القانونية

- دستور 1963، الإعلان المتضمن نشر نص دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ل 10 سبتمبر 1963، ج.ر.ج.ج عدد 64، الصادر في 10 سبتمبر 1963 .

- دستور 1976 الصادر بموجب الأمر 97/76. يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ج.ر.ج.ج عدد 94، الصادر في 24 نوفمبر 1976.

- المرسوم الرئاسي 18/89 المؤرخ في 1989/02/28 يتضمن نشر دستور 1989 الموافق عليه في استفتاء 1989/02/23، ج.ر.ج.ج عدد 09، الصادر في 01 مارس 1989.

- المرسوم الرئاسي رقم 438/96 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، المتضمن إصدار دستور 1996 الموافق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996 ج.ر.ج.ج عدد 76 صادر بتاريخ 1996/12/08 المعدل والمتمم بآخر تعديل دستوري بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 442/20 صادر بتاريخ 2020/12/30 ج.ر.ج.ج عدد 82، الصادر بتاريخ 2020/12/30.

### ثانيا: الكتب

- الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، الطبعة 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

- ابن منظور أبي الفضل جمال الدين، لسان العرب، الطبعة الثالثة، المجلد الخامس، دار صاد، لبنان بيروت، 1994.

- جواد الهنداوي، القانون الدستوري والنظم السياسية، الطبعة الأولى، العارف للمطبوعات، بيروت لبنان، 2010.

- حسني بوديار، الوجيز في القانون الدستوري، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

- حسين عدنان السيد، المواطنة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، منتدى الفكر العربي، عمان، 2008.

- عمار كوسة، أبحاث في القانون الدستوري، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2018.

- غريبي فاطمة الزهراء، أصول القانون الدستوري والنظم السياسية، الطبعة الأولى، دار الخادونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.

- عبد المنعم محمد أحمد، مبدأ المواطنة والإصلاح الدستوري، دراسة تحليلية مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر.

## نعمة مراح، عبدالكريم مراح

- نعان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، الطبعة السابعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012.

### ثالثا: الرسائل والمذكرات

- قصير محمدي، مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية- بين التصور والممارسة -أطروحة دكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، 2016.
- خالد محمد، تمثيلات المثقف للمواطنة في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.

### رابعا: المقالات

- إدريس عطية، دور الفعل الانتخابي في ترسيخ قيم المواطنة الايجابية، مجلة جيل حقوق الإنسان، لبنان، المجلد الخامس، العدد 26، 2018، ص ص 10-21، ص 15.
- آسيا بلخير، المجتمع المدني وسؤال المواطنة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قلمة، الجزائر، العدد الثامن، الجزء 1، ديسمبر 2017، ص ص 11-27.
- الكواري على خليفة، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 6، العدد 12، 2001، ص ص 198-223، ص 118.
- خلفه نادية، المواطنة كمؤشر للديمقراطية وكمسألة دستورية: الجزائر نموذجا، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية العدد التاسع، جوان 2016، ص ص 86-108.
- زريق نفيسة، المواطنة في الجزائر، قراءة في أبعاد المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 2017، 11، ص ص 252-265، ص 253.
- لادمي محمد عربي، المواطنة كخاصية مميزة للدولة الوطنية، دراسة تحليلية للمواطنة في أبعادها وفيها، مجلة آفاق العلمية، المجلد 11، العدد 3، 2019، ص ص 77-95.

### خامسا: المواقع الإلكترونية

- شويدير عبد الحليم، المواطنة قيمة حضارية ومناعة داخلية، تاريخ التنصيح: السبت 20 نوفمبر 2021
- المواطنة قيمة حضارية ومناعة--167366/item/أعمدة و-مقالات/مساهمات/ar/http://www.ech-chaab.com/ داخلية.htm